

على هيئة الأسواق وضع ضوابط للانسحاب تضمن حقوق الأقلية

# الكبار ينسحبون من البورصة.. لكن من يحمي حقوق الصغار؟

شريف حمدي

هل هناك مؤامرة جديدة على هيئة أسواق المال عن طريق الانسحاب من البورصة الكويتية للضغط على الجهة الرقابية، أم أن الانسحاب أمر طبيعي كون شركات كثيرة لم تعد تجد جدوى بدفع رسوم لجهات رقابية بينما هي مملوكة بأكثر من الثلثين من رأسمالها لجهة واحدة أو جهتين؟ هل البورصة ستصبح أفضل مع خروج شركات لا تضيف أي قيمة للسوق، بل بالعكس وجودها أصبح عبئاً عليه؟ هذه الأسئلة وغيرها مطروحة اليوم في البورصة الكويتية على خلفية ارتفاع معدل طلب الشركات انسحابها من السوق، وفي الأسبوعين الأخيرين شهدت السوق طلبين من شركتي الصناعات المتحدة وجبران القابضة. وفي الواقع انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، لكن يبدو الأهم حالياً هو كيفية حماية حقوق الأقلية من المساهمين، في حال كانت هناك نوايا لشركات عدة بالخروج من السوق.



صالح السلمي



فهد الشريعان

**بدر الملا: على الشركات المنسحبة بسعر عادل**

**الثامر: ليست ظاهرة.. والانسحاب إيجابي لسوق أكثر رشاقة**

**الشريعةان: هناك دوافع غير معلنة وراء زيادة طلبات الانسحاب**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**

**السلمي: يجب مواجهة هذه الظاهرة**



الحامدي دبدر الملا



محمد الثامر

## «الاستثمارات الوطنية» توضح أسباب مخالفة هيئة الأسواق

قالت شركة الاستثمارات الوطنية في بيان لها إنه بمناسبة صدور قرار مجلس التأديب في يوم الأربعاء الموافق 19/ 2/ 2014 في المخالفة المقيدة برقم (2013/ 39) مجلس تأديب - (80/ 2013) هيئة، ضد شركة الاستثمارات الوطنية - مدير صندوق الوطنية الاستثماري، فإن الشركة تؤكد على إيمانها الراسخ بالدور المهم الذي تضطلع به هيئة أسواق المال للتصدي ضد كل ما من شأنه المساس بتنظيم السوق والمحافظة على أعلى درجات الشفافية فيه لتعزيز مكانته كأحد الروافد المهمة في الاقتصاد المحلي وتعزيز مكانته على المستوى الإقليمي.

ولما كان إعلان المخالفة على النحو الذي يبين قرار مجلس التأديب الموقر بإخضاع الشركة المشكو في حقها لمزيد من الرقابة لمدة 6 أشهر دونما الإشارة إلى طبيعة المخالفة كإجراء اعتيادي متبع في طبيعة إعلانها للمخالفات، فإننا نود أن نؤكد لعملاء الشركة ومساهميها التزامنا الكامل بتطبيق واحترام القانون رقم 7 لعام 2010 واللوائح المنظمة له، وبما أن القرار صدر ولم يعد قيد التداول فإنه يلزمنا التوضيح والبيان، إذ جاءت تلك القرارات وهي جزاءات لا تتعلق بالأمور الخاصة بسلوكيات التداول أو تعارض المصالح أو المساس بحقوق الأقلية وصغار المستثمرين والضرر بهم، حيث أن الشركة من أكثر الداعين إلى ضبط تلك الممارسات بجميع السبل الممكنة وتشجيع إكحام قبضة الجهات المنظمة عليها، وإنما هي تتعلق بالقوانين الخاصة بالإفصاح واليات تطبيقها بطريقة غير مباشرة، حيث قامت شركة الواسطة عن طريق الخطأ بتنفيذ صفقة بيع لصالح صندوق الوطنية الاستثماري بدلاً من صندوق آخر تديره الشركة بمعدل يقل عن 0,5% في واحد من استثمارات الصندوق وبقيمة طفيفة تكاد لا تذكر من صافي حجم أصوله ترتب عليه انخفاض ملكية الصندوق في ذلك الاستثمار عن معدل 5% من رأسماله.

وقد حاولت الشركة تدارك ذلك الخطأ من خلال القنوات الرسمية وقدما دفوعنا تلك التي مجلس التأديب الموقر الذي قرر في نهاية المطاف إصداره القرار الأخير، حيث سبق تنبيه وإنذار شركتنا عن مخالفتين سابقتين تتعلقان بإبالات الإفصاح عن تغيرات طفيفة جدا في الملكية حصلت في حساب العملاء، وذلك بالنظر إلى حجم وتشعب الأصول التي تديرها الشركة نظرا إلى تاريخها وحصتها السوقية الضخمة في السوق المحلي لا نود الخوض في حقيقتهما، ومن هذا المنطلق فإننا نود التشديد على أنه ومع صدور اللائحة التنفيذية للقانون مساهم كنتاج طبيعي في تقليل نشاطات المجموعات الاستثمارية في السوق، فخلال الفترة الماضية عانت معظم الشركات من غياب تفسير واضح وقطعي لبعض مواد القانون المتعلقة بأثر التداول، ولا شك في أن وجود هيئة أسواق المال أمر مستحق وضروري لتقدم السوق وإزدهاره، كما أننا نؤمن بأن تطبيق القانون وألوانه بما تحمله من بعض العثرات غير المقصودة لا بد لنا من تجاوزها في القريب العاجل عن طريق التعاون المتحرر بين كل الأطراف المشتركة الرقابية منها والتنفيذية، حيث أن وجود الهيئة سيساهم حاضرا وفي المستقبل في تنظيم السوق والدفع به إلى شفافية أكبر وفق رقابة عادلة وهو ما من شأنه أن يطور السوق ويدفع به لمصاف الأسواق المتقدمة في المنطقة.

عن تخوفه من عدم وجود حلول لهذه المشكلة التي تبيث برسائل سلبية عن سوق الكويت المالي. وعن الضوابط التي يتوجب توافرها لحماية صغار المستثمرين جراء انسحاب الشركات من البورصة قال: لا بد من تحديد فترة لا تقل عن 6 أشهر من تقديم طلب الانسحاب وحتى تنفيذه كي تكون هناك فرصة كافية أمام هؤلاء لبيع أسهمهم بأسعار مقبولة، خاصة أن ضيق الوقت بين الإعلان عن الانسحاب وتنفيذه فعليا يدفع لعرض الأسهم بالحد الأدنى لجلسات متتالية وهو أمر يضر بالصغار الذين قد لا تكون لديهم الرغبة في الانسحاب ولكن القرار ينفذ بقدرة كبار الملاك.

شركات الاستثمار والرئيس صالح السلمي كان له رأي مختلف، إذ وجه سؤالا للمعنيين على السوق مفاده ماذا يعني لكم انسحاب أكثر من 10 شركات كويتية وخليجية من البورصة؟ ويشير السلمي إلى أن استمرار الأمر على هذه النبرة يندرج عواقب وخيمة ما لم تكن هناك مواجهة لهذه الظاهرة التي تتفاقم بشكل يدعو للقلق.

هيئة أسواق المال أصبحت مقسدة للشركات سواء عند الإفصاحات أو الاستحواذات أو غيرها من الأمور التي جعلت بعض الشركات تسعى للإفلات من قبضة هيئة الأسواق. وشدد الثامر على أن الانسحابات الحالية تعد أمرا إيجابيا، معربا عن أمله في أن يتقلص عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى 150 شركة، مشيرا إلى أن هناك شركات مر عليها نحو عامان دون أن تشهد نشاطا، متسائلا ما جدوى استمرار مثل هذه الشركات في بورصة الكويت. وذكر أن غالبية الشركات التي تنسحب من السوق يكون الطلب عليها قليلا وعدد ملاكها محدود، وبالتالي تكون التسوية سهلة ومن ثم فإن تداعيات انسحاب مثل هذه الشركات من السوق لن يكون لها تأثير جوهري عليه.

في بعض الشركات ولكن على نطاق ضيق. ويرى الثامر أنه يجب أيضا انسحاب بعض الشركات الكويتية التي تمثل عبئا على كاهل سوق المال الكويتي حتى يمكن معالجة مشاكله تلقائيا، وبالتالي فإن ما يحدث حاليا هو أمر يجعل السوق أكثر رشاقة. وأوضح الثامر أن الغاية من إدراج أسهم أي شركة في أسواق المال تكون تمويلية بحتة، فالهدف الأساسي من إيجاد مفهوم أسواق الأوراق المالية يكمن في حاجة المستثمرين إلى مصادر متنوعة للتمويل التي منها إصدار أسهم حقوق الملكية، لافتا إلى أن كثيرا من الشركات الكويتية باتت ترى عدم الجدوى من الإدراج لأسباب عدة منها:

- عدم القدرة على رهن أسهمها للحصول على تمويل كما كان في السابق بسبب الشروط التي فرضها بنك الكويت المركزي في أعقاب الأزمة المالية.
- الشروط التي فرضتها

دوافع غير واقعية، وفي سياق مختلف، يقول المدير العام لشركة الاقتصاد للوساطة المالية فهد الشريعةان إن هناك دوافع غير معلنة وراء تفاقم الظاهرة في الفترة الأخيرة، لافتا إلى أن ادعاءات عدم الجدوى من البقاء في السوق وتراجع الأسعار السوقية عن الدفترية، فضلا عن وجود رسوم سنوية مرهقة للإدراج كلها أسباب غير واقعية، وأن الأمر يتطلب البحث في الدوافع الحقيقية وراء هذه الظاهرة. ولكن عبر

السلمي: عواقب وخيمة لكن نائب رئيس اتحاد

## إعلان تذكيري

**لسادة المساهمين للاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة كي جي إل لوجستيك ش.م.ك. (مقفلة)**

يود مجلس إدارة شركة كي جي إل لوجستيك ش.م.ك. (مقفلة) تذكير السادة المساهمين الكرام المقفدين في سجلات الشركة بتاريخ 26/ 1/ 2014 وهو اليوم السابق لموعده بدء الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لممارسة حقوقهم في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال طبقا للاتي:-

- يحق لكل مساهم أن يمارس حقه في الإكتتاب بما نسبته 65% من الأسهم المسجلة بإسمه ويسعر إصدار قدره 100 فلس كويتي (فقط مائة فلس كويتي) للسهم الواحد، ويجوز للمساهم الذي اكتتب في كامل حصته من الأسهم الجديدة أن يكتب أيضا خلال مدة الإكتتاب في أسهم إضافية من الأسهم المتبقية التي لم يتم الإكتتاب بها (في حال توافرها) وذلك بذات سعر الإصدار ووفقا للشروط المبينة بنشرة الإكتتاب، علما بأنه ليست هناك ضمانات بوجود أسهم إضافية.
- مع التنويه إلى أن فترة الإكتتاب بعد التمديد تنتهي في يوم الإثنين الموافق 24/ 2/ 2014.

يتم الإكتتاب لدى الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في (برج أحمد - شارع الخليج العربي - بجانب مستشفى الأميري).

**للإستفسار:**  
الإتصال على الرقم 1888700 داخلي 123

وكيل الإكتتاب: مستشار الإكتتاب:

البنوك المشاركة:

## هل يستحق «واتساب» 19 مليار دولار؟

مدحت فاخوري

ما زال الحديث مستمرا عن صفقة شراء «فيسبوك» منافستها «واتساب» مقابل 19 مليار دولار، مما جعل الأنظار تتجه صوب مؤسس تطبيق واتساب الأمريكي براين كاتون وشريكه الأوكراني جان كوم اللذين أصبحا بين ليلة وضحاها من مليارديرات وادي السيلكون واللافت للانتظار تغريدة قديمة لـ «براين كاتون» يعود تاريخها إلى 2009 وما زالت منشورة في حسابه على تويتر عبر فيها عن مشاعره بعد فشله في الحصول على وظيفتين في كل من تويتر وفيسبوك، حيث قام بعدها مع شريكه بتطوير واتساب ليصبح أحد أهم تطبيقات التراسل الاجتماعي حول العالم.. فهل يستحق واتساب هذا الرقم؟ هذا ما ستكشفه الفترة المقبلة.

## الشركة الأهلية القابضة

### إعلان للسادة المساهمين بالشركة الأهلية القابضة ش.م.ك.م (مقفلة)

#### دعوة لحضور الجمعية العامة العادية

تنتشر بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية ولتقرر عقدتها يوم الأحد الموافق 2014/3/9 في تمام الساعة 10:00 صباحا في فندق الشيراتون، الدور الأرضي - قاعة الزمردة (C) - وذلك لمناقشة جدول الأعمال الآتي:-

#### جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

- معام تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المنتهية في 2013/12/31 والواقعة عليه.
- معام تقرير مراقبي الحسابات للسنة المنتهية كما في 2013/12/31 والواقعة عليه.
- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية كما في 2013/12/31 والواقعة عليها.
- الموافقة على إقرار مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح تقديمية عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31.
- الموافقة على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة البالغة 61,032,359 د.ك كما في 2013/12/31 عن طريق استخدام كامل احتياطي أسهم الخزينة البالغ 7,980,725 د.ك ليتبقى من الخسائر المتراكمة مبلغ 53,051,634 د.ك.
- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم الإدارية والقانونية عن السنة المنتهية في 2013/12/31.
- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2014 وتقويض مجلس الإدارة بتعيين أمثالهم.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة للحصول على بطاقة حضور الجمعية العامة العادية، مصححين معهم مستندات ملكية الأسهم أو استمارة توكيل في موعد أقصاه 2014/3/6.

#### الشركة الكويتية للمقاصة

منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس  
هاتف رقم: 22465696

في حال عدم إكمال التصاميم، سوف يتم تأجيل إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة لمدة أسبوعين بتاريخ 2014/3/23 الموافق الأحد.

الصاحبة: شارع فهد السالم، برج الوطنية، الدور الرابع، ص.ب. 22816، الصفا، 13089 الكويت  
عانت: 222 44 300 - 965 1(8-24542) - فاكس: 965 22 44 6536 - www.ahliyaholding.com